



أخبار الساعة

نشرة إخبارية يومية



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الأخبار والتقارير المنشورة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الثلاثاء ٢٨ مارس ٢٠٠٦ - السنة الثالثة عشرة - العدد ٣٢٩٤

الافتتاحية

أحوال العرب بين قمتين

ربّما تكون إحدى العلامات الفارقة في القمّة العربيّة التي تستضيفها العاصمة السّودانيّة الخرطوم، اليوم، أنّها القمّة الثّلاثون التي يعقدها القادة العرب منذ اجتماع القمّة التّأسيسيّ الذي عقد بالقاهرة عام ١٩٤٦، وإحدى هذه العلامات أيضاً وجود كمّ هائل من الخلافات البينيّة العربيّة-العربيّة، التي تخيم على أجواء القمّة وبات -في ظلّ وجودها- من الصّعب التكهّن بأيّ مسار للنقاشات. ومن بين هذه العلامات أيضاً مرور نحو أربعين عاماً على قمّة اللاءات الشهيرة في الخرطوم، وما بين الخرطوم ١٩٦٧ والخرطوم ٢٠٠٦ حدثت تحولات هائلة وجرت مياه كثيرة في المشهد السّياسي الإقليمي، ولم يعد العرب محاصرين فقط بقضيّة الصّراع مع إسرائيل، بعد أن تحوّلت هذه القضيّة إلى واحدة من قائمة طويلة من قضايا عديدة طفا بعضها على السّطح فيما يعاد فتح بعضها الآخر خلال فعاليّات القمم ليشعر بالحياة مؤقتاً تمهيداً لعودته إلى غياهب النسيان بانتظار قمّة جديدة في عاصمة عربيّة أخرى.

واستثناءً من بين عشرات التجمّعات والتكتّلات السّياسيّة والاقتصاديّة الإقليميّة والدوليّة، تحظى القمم العربيّة بنصيب وافر من الضّجيج والصّخب السّياسي حول مستوى مشاركة الدّول الأعضاء قبيل انعقاد القمّة، وتتحول هذه المسألة إلى هاجس للجميع، وتكاد فرص النّجاح أو الفشل محصورة في مستوى التّمثيل وليس في محتوى المعالجة والنقاشات والنّتائج، بحيث يصبح تفادي المشكلات والصّراعات والخلافات هو الهمّ الأعظم للدّولة المضيّفة، كي تلقي عن كاهلها أيّ تهمة جاهزة بشأن تحمّل مسؤوليّة الفشل والإخفاق!! واللافت أيضاً أنّ كلّ لقاءات القمّة قد خالفت الطّنون والتّوقعات وتراجعت عن سقف طموحات الشّعوب لمصلحة «تسكين المواقف» واجترار خطاب سياسيّ تقليديّ ثبت عدم جدواه في معالجة القضايا والأزمات الطّاحنة التي تعصف بالمنطقة. واللافت أيضاً أنّ منحنى الأزمات والتّحديات التي تواجه الدّول العربيّة في تصاعد متواصل، ويضاف إلى أجندة هذه الأزمات والتّحديات المزيد والمزيد سنويّاً، بحيث تضخّمت الأجنحة وتباينت الأولويّات، سواء بسبب تجميد الحلول والتّأجيل المحليّ والهروب إلى الإمام اكتفاءً بصيغ كلاميّة لا ترتّب أيّ استحقاقات فعليّة، أو بفعل تفاوت المصالح والأهداف أو تحت وطأة سخونة القضايا والملفات المطروحة، بحيث بات من الصّعب ترتيبها وفق نسق محدّد يراعي المصالح العليا للجميع، والنّتيجة أنّ كلّ قمّة عربيّة تجد نفسها في مواجهة قضايا وإشكاليّات أصعب وأشدّ خطورة مما كانت عليه الحال في القمّة السّابقة.

المشهد الإقليميّ من الخليج إلى المحيط مسكون بعوامل التّوتر والشحن القابل للانفجار، فهل ترتقي قمّة الخرطوم إلى مستوى التّحدّي وتتصدّى للإشكاليّات وتحقّق اختراقات نوعيّة بمواقف جديّة مشتركة تراعي مصالح الشّعوب بعيداً عن حماسيّات الخطاب السّياسي، أم تكتفي بإعادة إنتاج مخرجات القمم السّابقة وتلجأ إلى خيار التّأجيل والتّسويف وتجاهل الأخطار والأزمات والخلافات؟

محتويات العدد

- ١ * الافتتاحية
- ٢ * قضايا الساعة
- ٣ * أهم الأحداث
- * تقارير وتحليلات
- إذا تعرّضت لضربة عسكريّة مفاجئة: هل تنفذ إيران عمليّات «انتحاريّة» انتقاميّة؟
- ٤ هل يصدّ التحالف داخل الكتلة الشيعيّة في العراق؟
- ٥ مجلس الأمن الوطنيّ العراقيّ .. قراءة في المهام والصّلاحيّات
- ٦ الانتخابات الإسرائيليّة: قراءة في التّأثير في عمليّة السّلام
- ٧ الانتخابات الإسرائيليّة اليوم: مواجهة بين مرشّحين مختلفين للمرّة الأولى
- ٩ مخاطر امتداد الهبوط في البورصات الخليجيّة إلى بورصات ناشئة أخرى في العالم
- ١١ * أخبار الساعة حول العالم
- ١٢ طهران
- ١٢ إسلام آباد
- ١٣ موسكو
- ١٣ تل أبيب
- ١٤ * متابعات اقتصادية
- * بيانات أساسية:
- ١٥ توجّهات الحكومات الإسرائيليّة منذ «اتفاقات أوسلو»

لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (971-2) 4044433/4044431

Fax: (971-2) 4044432

E-mail: media@ecssr.ae

www.ecssr.ae





العالم اليوم

بين الخرطوم وبروكسل

ليس جديداً القول بأن توفير مقومات الوحدة الاقتصادية ربما يكون المدخل الملائم للبحث عن أرضية توافق عربية-عربية، وفي هذا الإطار يقارن الكثيرون بين جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي كتكتلين إقليميين باعدت بينهما مسافات الإنجاز على مختلف الصعد رغم تقارب الأهداف. ولكن مقارنة الواقع تشير إلى أن الأهداف في الحالتين لم تكن واحدة وما زالت أيضاً متباعدة، فالسياسة تسبق الاقتصاد ضمن أولويات العمل العربي المشترك، في حين انطلق الاتحاد الأوروبي من قاعدة اقتصادية وما زال يتمسك بجوهر انطلاسته ويحافظ عليه في ظل صعوبة التوصل إلى استراتيجية أوروبية مشتركة في مجال السياسة الخارجية والدفاعية. وفي قمة الخرطوم، التي تلتئم اليوم، تبدو العناوين البراقة ذات الأولوية هي في مجملها عناوين متغيرة لقضايا سياسية بعضها قديم يعيد طرح نفسه على أجندة القمة، وبعضها الآخر فرضته الظروف والمستجدات الإقليمية، وإن كان القاسم المشترك بين الجميع يتمثل في صعوبة الخروج بحلول أو تصورات جماعية لتسوية أو حتى فتح هذه الملفات أو بعضها على الأقل بحثاً عن حلول أو حلحلة لأوضاع قائمة. أما في قمة بروكسل، التي اختتمت أعمالها يوم الجمعة الماضي، وبفارق أيام قلائل عن قمة الخرطوم، فكان الوضع مختلفاً، حيث تمحور النقاش حول قضايا وشواغل وهموم اقتصادية تحتل صدارة أجندة دول الاتحاد الأوروبي، حيث أقر الزعماء إنشاء معهد أوروبي للتكنولوجيا وقبلوا مناقشة الوثيقة الخضراء في مجال الطاقة، كما اتفقوا مبدئياً على ضرورة إرساء استراتيجية أوروبية موحدة في مجال الطاقة مع تأكيد أن الملف سيبقى مطروحاً للنقاش مجدداً خلال القمة التي تعقد في شهر يونيو من هذا العام لحسم الخلافات المثارة. وكان لافتاً مرور القادة الأوروبيين على القضايا الدولية مروراً عابراً، رغم اعتراف الجميع بحيوية هذه القضايا وارتباط معظمها بمصالح الدول الأعضاء في الاتحاد. ولكن قادة أوروبا انشغلوا بمناقشة المضي قدماً في إصلاحات لتعزيز نمو الاقتصاد وإيجاد وظائف والتعرف إلى مصير «حزمة الإصلاحات» التي تعرف باسم «جدول أعمال لشبونة»، وهي إصلاحات تهدف إلى جلب المزيد من النساء والشبان وكبار السن إلى قوة العمل وإصلاح نظم التقاعد والرعاية الصحية وجعل الناس يعملون لفترة أطول بإنتاجية أعلى. صحيح أن قمة بروكسل لم تخل من خلافات عميقة وصراعات بين النزعات الوطنية والدعوات إلى الانخراط بقوة ضمن النسيج الأوروبي المشترك، ما دفع المراقبين إلى القول إن الاندماج الأوروبي الكامل لا يزال هدفاً بعيد المنال، وإن أي اختبار جديدة يكشف عن أن كل دولة أوروبية كبرى تسعى للحفاظ على مربع نفوذها وعلى مصالحها، ولكن ذلك كله لا ينفي أن هناك تكتلاً مؤسسياً قادراً على صهر الرؤى الأوروبية ومقاربة الإشكاليات وفتح النقاشات والتركيز على مصالح الشعوب الأوروبية.

الإمارات اليوم

ليس دفاعاً عن وزارة العمل

موضوعياً، يصعب التسليم قطعياً بالاتهامات التي توجهت إلى وزارة العمل أو الوزير د. علي الكعبي بعدم إدراك خطورة تضخم «كرة الثلج» المتمثلة في غضب العمالة الوافدة، فالوزير أقر منذ نحو عام تقريباً بأنه «إذا لم يتم توفير الضمانات الأساسية للعمالة الأجنبية فإن هؤلاء سيتحولون إلى قبلة موقوتة قابلة للانفجار في أي لحظة»، أما قياديو الوزارة الآخرون فقد ضجت أصواتهم بالشكوى من عدم مقدرة أعداد المفتشين الحاليين على مراقبة الأوضاع المعيشية للعمال والتأكد من الالتزام بالحد الأدنى المطلوب، فإحصاءات وزارة العمل تشير إلى أن عدد مفتشي الوزارة قد بلغ ٨٠ مفتشاً فقط على مستوى الدولة في يناير الماضي، ما يعني -بحسبة بسيطة- أن المفتش الواحد مسؤول عن متابعة ٣٤ ألف عامل سنوياً وأن عليه زيارة نحو ٣٠٧٥ منشأة سنوياً بمعدل اثنتي عشرة منشأة يومياً تقريباً، لو افترضنا أنه سيتفرغ تماماً للتفتيش طيلة ساعات اليوم وعلى مدار العام، وبافتراض عدم حصوله على إجازات سنوية أو الغياب لأي سبب كان، وهذه بالطبع مهمة تكاد تكون مستحيلة في ظل تقديرات الوزارة التي تريد أن تصل إلى معدل قياسي للتفتيش على ٤ منشآت يومياً فقط. الكلام السابق لا يصبّ بالطبع في خانة الدفاع عن الوزارة، ولكنه يبدو ضرورياً للبحث عن الجذور والأسباب الحقيقية لاستفحال ظاهرة الاحتجاجات العمالية وميلها إلى العنف بشكل لفت انتباه الجميع، مع أن ما حدث نهاية الأسبوع الماضي لم يكن سوى تنمّة طبيعية لمقدمات لم يلتفت إليها الكثيرون. من الصعب إذاً الاكتفاء بإلقاء الكرة في ملعب وزارة العمل واتهامها بالتخاذل والتقصير. صحيح أن أداء الوزارة لم يزل دون مستوى الطموحات، ولكن يجب ألا ننسى أنها تصدى للملف الأكثر تعقيداً وتشابكاً وتحتاج إلى مساندة وتعاون من جانب الأجهزة المعنية كافة، شريطة أن تتخلى الوزارة عن منهج التجريب والاعتماد على التجربة والخطأ في معالجة الإشكاليات، وأن تنطلق في سياساتها من قاعدة معلوماتية صلبة ودراسات دقيقة لانعكاسات أي قرار أو سياسات جديدة في سوق العمل المحلية، لأن المسألة تتعلق بقطاع العقارات، الذي بات يشكل أحد رهانات الدولة التنموية بعد أن ارتفعت مساهمة قطاع العقارات في الناتج المحلي الإجمالي من نحو ١٧,٨ مليار درهم عام ٢٠٠١ إلى نحو ٢٦,٥ مليار درهم عام ٢٠٠٤. ملف العمالة الوافدة يتطلب حلولاً إبداعية جذرية وغير تقليدية وقرارات تمتلك قوة التنفيذ والمساندة التي توفر لها سلطة ردع المخالفين، وحسناً فعلت اللجنة الدائمة لشؤون العمال في دبي حين انتبهت إلى خطورة مكاتب توريد العمالة، التي تلعب دوراً كبيراً في ابتزاز العمال ولا توفر لهم صورة واقعية عن الرواتب والأوضاع المعيشية وطبيعة العمل، بل تداعب أحلامهم في الشراء ثم تتلقفهم شركات القطاع الخاص بممارساتها التقليدية المعروفة لتستكمل تغذية طاقات الغضب الكامنة التي تنفجر في مواجهة أي احتكاك.





واشنطن تريد حكومة عراقية «بأقصى سرعة»

ألح البيت الأبيض، أمس، على القادة العراقيين للتفاهم «بأقصى سرعة ممكنة» على حكومة وحدة وطنية، وقال المتحدث باسم البيت الأبيض، سكوت ماكليان، «عندكم قادة عراقيون منتخبون.. يعملون من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية، من المهم أن يقوموا بهذا الأمر بأقصى سرعة ممكنة». وأضاف: «إن الشعور بضرورة الاستعجال منتشر بقوة بعد أعمال العنف التي وقعت مؤخراً». وقد هاجم «الائتلاف العراقي الموحد»، أمس، الإدارة الأمريكية، متهماً إياها بالسعي إلى إثارة الحرب الأهلية.



الملف الإيراني: اجتماع «سداسي» في برلين الخميس

أعلنت وزارة الخارجية البريطانية، أن وزراء خارجية الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، إضافة إلى ألمانيا، سيجتمعون الخميس في برلين لمناقشة الملف النووي الإيراني. وستشارك وزيرة الخارجية الأمريكية، كونداليزا رايس، في هذا الاجتماع، في إطار جولة أوروبية لها تبدأ غداً، وتشمل إضافة إلى ألمانيا كلاً من فرنسا وبريطانيا. ومن المتوقع أن يناقش الوزراء الخطوات الواجب اتخاذها رداً على رفض إيران الانصياع لمطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن تخصيب اليورانيوم.



«كديما» في طريقه للفوز بالانتخابات الإسرائيلية

أظهرت أحدث استطلاعات للرأي، أن حزب «كديما» الإسرائيلي الذي يؤيد الانسحاب من أجزاء من الضفة الغربية المحتلة، في طريقه للفوز بالانتخابات البرلمانية التي تجري اليوم. وأظهرت استطلاعات الرأي التي نشرت، أمس، في صحيفتي «يديعوت أحرونوت» و«معاريف» واسعتي الانتشار، أن «كديما» سيحصل على ٣٤ مقعداً من مقاعد الكنيست البالغ عددها ١٢٠ مقعداً بانخفاض عن ٤٤ مقعداً في استطلاعات سابقة. ولم تعط الاستطلاعات «كديما» ما قال أولمرت، إنه يسعى للفوز به وهو أكثر من أربعين مقعداً.

اختصرت ليوم واحد: القمة العربية اليوم في غياب تسعة من القادة

محمد بن راشد: أمتنا تنتظر قرارات فاعلة

أكد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رئيس وفد الدولة في القمة العربية الثامنة عشرة، التي تبدأ أعمالها اليوم في الخرطوم، أن شعوب أمتنا العربية تنتظر قرارات عربية فاعلة تعبر عن المواطن العربي وتنعكس إيجاباً على حياته المعيشية وازدهاره وتحقيق التضامن العربي والوحدة الاقتصادية العربية. وقال سموه في بيان صحفي لدى وصوله إلى الخرطوم مساء أمس، إن دولة الإمارات العربية المتحدة بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، تتطلع إلى أن تخلص القمة العربية إلى نتائج مباركة تصب في خدمة قضايانا العربية. ومن المقرر أن تفتتح، اليوم، القمة العربية التي تقرر اختصارها إلى يوم واحد، والتي يغيب عنها العديد من القادة العرب وعلى رأسهم العاهل السعودي، الملك عبدالله بن عبدالعزيز، والرئيسان المصري، حسني مبارك، والعراقي، جلال طالباني. وبذلك يتغيب عن القمة تسعة من القادة العرب وسيكون لبنان الدولة الوحيدة التي ستمثل بوفدين في القمة، إذ يحضر الرئيس إميل لحود ورئيس الوزراء فؤاد السنيورة. وقالت مصادر الجامعة العربية، إن كلاً من لحود والسنيورة سيلقي كلمة خلال الجلسة المغلقة للقمة بعد ظهر اليوم لعرض وجهة نظره.



بوش قرر اجتياح العراق قبل فشل الدبلوماسية

أفادت صحيفة «نيويورك تايمز»، أمس، أن الرئيس جورج بوش أبلغ رئيس الوزراء البريطاني، توني بليير، في يناير ٢٠٠٣ بأنه مصمم على اجتياح العراق، من دون صدور قرار من الأمم المتحدة، وحتى لو لم يتم العثور على أي أسلحة دمار شامل. وفي مواجهة احتمال عدم العثور على تلك الأسلحة قبل الغزو، تحدث بوش بالتالي عن عدد من الطرق لإيجاد مواجهة مع العراق، ومن بينها طلاء طائرة مراقبة أمريكية بألوان الأمم المتحدة على أمل أن يتم إطلاق النار عليها، بحسب الصحيفة.





إذا تعرّضت لضربة عسكرية مفاجئة: هل تنفذ إيران عمليات «انتحارية» انتقامية؟

يخشى محللون من أنه إذا ما تعرّضت إيران لضربة عسكرية، بسبب إصرارها على مواصلة برنامجها النووي، أن تعتمد إلى تنفيذ عمليات «انتحارية» قد لا تصبّ في مصلحتها مثل وقف شحناتها النفطية أو وقف مرور الشحنات النفطية عبر «مضيق هرمز»، أو الإيعاز لعملائها في العراق بتخريب ميناء البصرة لعرقلة الصادرات النفطية العراقية.

أدّت المواجهة النووية الإيرانية مع الولايات المتحدة وأوروبا والدول الأخرى إلى وجود تكهنات كثيرة حول إمكانية ارتفاع أسعار النفط إلى ١٠٠ دولار للبرميل وسعر البنزين إلى ٤ دولاراً للجالون في الولايات المتحدة. وليس مستبعداً أن تؤدي هذه الأسعار المرتفعة إلى حدوث أزمة عالمية في مواد الطاقة ودخول الاقتصاد العالمي في حالة من الركود. وذكرت صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور» أن الغرب لديه شكوك قوية بأن البرنامج الإيراني لتخصيب اليورانيوم ليس سوى ستار لإنتاج القنبلة النووية. ومنع هذه الخطوة قد يدفع بالأمم المتحدة إلى فرض عقوبات أو إلى ما هو أخطر وهو إقدام الولايات المتحدة وإسرائيل على قصف المنشآت النووية الإيرانية بالطائرات القاذفة أو الصواريخ. وفي خطوة انتقامية قد تلجأ طهران إلى السير عكس ما تملّيه مصالحها بخفض صادراتها النفطية. ولا ننسى تحذيرات رئيس الحرس الثوري الإيراني، في سبتمبر الماضي، من أن «أي عقوبة تتعرّض لها إيران» يمكن أن تقفز بأسعار النفط إلى ١٠٠ دولار للبرميل. ويرى ملتون عززاتي، محلل الشؤون الاقتصادية بشركة «لورد أبيت» بنيوجيرزي أن «من السهل أن نرى أسعار النفط تقفز إلى ١٠٠ دولار للبرميل»، ولكن إذا اعتبرت الدول المتعاملة مع النفط هذه الخطوة من جانب إيران مجرد «حركة دبلوماسية» قصيرة الأجل فإن أسعار النفط سرعان ما ستتراجع إلى معدلها اليوم عند مستوى ٦٢ دولاراً للبرميل. وحذر عززاتي من أن استمرار هذه «الحركة» على المدى الطويل سيؤدي إلى ارتفاع أسعار مواد الطاقة، ما يشكّل انتكاسة حقيقية للانتعاش الاقتصادي المتوقع في أوروبا واليابان وحدث تباطؤ شديد في الاقتصاد الأمريكي.

ومعظم الإيرانيين يرون أنهم لا يستحقون مثل هذه المعاملة الظالمة من جانب الولايات المتحدة وحلفائها، وأنهم ضحية المعايير الأمريكية المزدوجة. وهذا، كما يقول أحد أساتذة الاقتصاد بجامعة أوهايو الشمالية في آدا، واضح من طبيعة الأسئلة التي تطرحها إيران سواء في وسائل إعلامها أو على مستوى الشرق الأوسط: «لماذا يُسمح لإسرائيل بامتلاك القنابل النووية في الوقت الذي لا يُسمح فيه لإيران بتنفيذ برنامج بحثي لا يعتقد سوى عدد محدود من الخبراء أنه يمكن أن يؤدي إلى إنتاج القنبلة النووية؟ ولماذا توصف ممارسات إسرائيل ضد الفلسطينيين واللبنانيين بأنها «دفاع عن النفس» فيما توصف ممارسات الفلسطينيين واللبنانيين بأنها «إرهابية»؟ ولماذا لا يُسمح لإيران بالتدخل في شؤون العراق في الوقت الذي تحتل فيه الولايات المتحدة وحلفاؤها العراق بالفعل؟ ولماذا تمّ حرمان إيران من حقوقها الاقتصادية (على مدى قرنين) بسبب العقوبات؟»، ويخشى الباحث أن تؤدي الضغوط السياسية الداخلية في إيران (نتيجة ارتفاع مد التيار القومي) إلى إجبار الحكومة الإيرانية على توجيه ضربة انتقامية بوقف صادراتها النفطية. وبالنظر إلى اعتماد إيران الشديد على الإيرادات النفطية فقد تلجأ إلى توجيه عملائها في العراق بتنفيذ عمليات تخريبية ضد الصادرات النفطية العراقية من ميناء البصرة، ما يعني تراجع إمدادات النفط العالمية بنحو ١,١ مليون برميل يوميا، أي بنسبة ٣,١٪.

كما أن الضربات الجوية الأمريكية قد تؤدي إلى نشوب حرب صريحة لا يمكن التكهّن بتداعياتها. كما قد تحاول إيران منع شحنات النفط من المرور في «مضيق هرمز»، ما يهدّد صادرات النفط الحيوية للسعودية والكويت ودول الخليج.





هل يصمد التحالف داخل الكتلة الشيعية في العراق؟

التحالف التكتيكي القائم بين «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية» في العراق و«حركة الصدرين» كان هشاً منذ بدايته ولا يزال عرضة للانهايار. فما الذي يضمن هذا الانهيار المحتمل بالنسبة إلى العملية السياسية في العراق؟

خلال العام الماضي نظمت ميليشيا شيعية في جنوب العراق سلسلة من الاحتجاجات وهدّدت بمهاجمة مراكز الشرطة ضمن محاولة فاشلة للإطاحة بقائد للشرطة موالٍ لميليشيا شيعية منافسة. وبعد أشهر قليلة من ذلك، وقعت مصادمات مسلحة بين عناصر المجموعتين من الميليشيات حول منصب أهم، تمثل برئيس الوزراء. وطبقاً لتقرير نشرته أمس (الاثنين) صحيفة «وول ستريت جورنال» فإن المشهد السياسي الشيعي في العراق يخضع الآن لهيمنة فصيلين متنافسين، هما: «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية» في العراق، والحركة التي يقودها رجل الدين المتشدد، مقتدى الصدر. ومع تعزيز الشيعة لسيطرتهم على أهم مراكز السلطة في العراق خلال العام الماضي، شهد النزاع بين «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية» و«حركة الصدر» تحولاً من كونه عبارة عن سلسلة من المناوشات في الجنوب إلى صراع مكشوف على فرض أكبر قدر من النفوذ على كل العراق. وفي الوقت الذي تستمر فيه مظاهر العنف الطائفي بين العرب السنة والشيعة، فإن التوتر داخل المعسكر الشيعي يظهر بأن مشاكل العراق تذهب أبعد من الانقسام بين الطوائف والأعراق، لتتضمن تصدعات داخل الغالبية الشيعية التي تشكل ٦٠٪ من سكان البلاد وتهيمن على الجنوب الغني بالنفط وأجزاء كبيرة من العاصمة بغداد. وطبقاً لتقرير الصحيفة فإن التنافس القائم بين «المجلس الأعلى» و«الحركة الصدرية» يثير الخوف والأمل في آن واحد في نفوس السنة والأكراد، في وقت لا تزال فيه البلاد مشلولة بسبب التأخير في تشكيل حكومة تمثل الجميع.

فمن جهة، يمثل النزاع الداخلي الشيعي قلقاً لأن كلا طرفي النزاع لديه ميليشيات كانت قد اصطدمت في السابق ويمكن أن تصطدم مجدداً في حال إخفاق القادة في الاحتفاظ بالتحالف الشيعي داخل البرلمان والذي ينضوي تحت اسم «الائتلاف العراقي الموحد». وينقل التقرير عن محمود عثمان، العضو الكردي في البرلمان العراقي، قوله «لو حدث قتال بين المجموعتين فإن الأمر سيكون خطيراً على العراق». ولكن من جهة أخرى، يمكن لهذا التصدع أن يتيح الفرصة أمام المجموعات السياسية السنية لإضعاف التحالف المهيمن الذي يسيطر على ١٣٠ مقعداً من مجموع ٢٧٥ داخل مجلس النواب. إذ يقول صالح مطلق، زعيم «جبهة الحوار الوطني»، وهي واحدة من الحزبين اللذين يشكلان الكتلة السنية في مجلس النواب، «إن الوضع سيكون أسوأ لو ساد المجموعتين اتفاق تام».

وثمة تاريخ طويل نسبياً للتنافس القائم بين «الحركة الصدرية» و«المجلس الأعلى للثورة الإسلامية». فقبل الإطاحة بصدام حسين، كان المجلس والميليشيا التابعة له والمعروفة باسم «فيلق بدر» يعملان انطلاقاً من إيران. أما الصدر وأتباعه فقد بقوا في العراق منتقدين أعضاء المجلس على هروبهم من البلاد. وقد شنّ الصدر، الذي سعى إلى الظهور بمظهر الوطني العراقي انتفاضتين ضد القوات الأمريكية ولم يتردد في الإعلان عن انفتاحه على المجموعات السنية المتشددة. وتعتمد قاعدة «الحركة الصدرية» بالدرجة الأولى على الشباب الساخطين والفقراء من الشيعة الذين يشكلون الجزء الأكبر من ميليشيا «جيش المهدي». أما «المجلس الأعلى»، الذي يقوده عبدالعزيز الحكيم، فإنه يحتفظ بنفوذ أكبر في الحكومات المحلية في جنوب العراق. وقد تم دمج الميليشيا التابعة للمجلس في أجزاء من قوات الشرطة العراقية الخاضعة لإدارة وزير الداخلية الموالي لتلك الميليشيا. ومنذ الإطاحة بصدام، تنازعت القوتان على السيطرة على جنوب البلاد. ويبقى أن هذا التحالف كان ولا يزال عرضة للتفكك في أي لحظة، بما ينذر بفتح صفحات جديدة من مسلسل العنف وعدم الاستقرار في العراق.





مجلس الأمن الوطني العراقي .. قراءة في المهام والصلاحيات

على الرغم من أن الاتفاق على مشروع إنشاء مجلس الأمن الوطني في العراق يعدّ خطوة مهمة في إطار الوضع السياسي العام المتجمّد في البلاد، فإن تشكيل المجلس وصلاحياته وطبيعة قراراته الاستشارية تقلل من أهميته ودوره في عملية اتخاذ القرار السياسي أو الاقتصادي في البلاد.

بعد مناقشات استمرت لفترة طويلة قال النائب محمود عثمان، من قائمة «التحالف الكردستاني»، إنه تمّ التوصل بين الكتل العراقية المختلفة إلى اتفاق حول «مجلس الأمن الوطني» من حيث تشكيله وصلاحياته وكل ما يتعلق بأدائه لعمله خلال الفترة المقبلة. وتشير المصادر إلى أن صلاحيات المجلس تتمثل في «بحث جميع القضايا المستجدة المتعلقة بالمصلحة الوطنية ذات الطبيعة الاستراتيجية والحساسة والتشاور حولها، والإشراف السياسي على الشؤون العامة للبلاد، وتفعيل آليات التنسيق بين مؤسسات الدولة بما لا يتعارض وعمل السلطات المختصة المنصوص عليها في الدستور والقوانين النافذة». أما تشكيله فإنه يشمل مجلس رئاسة الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ونوابه ورئيس البرلمان ونوابه ورئيس مجلس القضاء الأعلى ورئيس إقليم كردستان ورؤساء الأقاليم عند تشكيلها، إضافة إلى ممثلي الكتل البرلمانية في البرلمان بشرط ألا يقل عدد نواب الكتلة عن عشرة أعضاء. ويجتمع مجلس الأمن الوطني مرة كل شهر بشكل دوري إلا أنه يحق لرئيس مجلس الوزراء ورئيس البرلمان دعوته إلى اجتماعات طارئة في حالة الضرورة. مدة المجلس أربع سنوات بحيث يبدأ مع بداية الدورة البرلمانية وينتهي بنهايتها. ويتولّى رئيس الجمهورية رئاسة المجلس، إلا أنه في حال غيابه يتولّى الرئاسة رئيس الوزراء. أما قرارات المجلس فإنها سوف تكون استشارية وغير ملزمة سواء للسلطة التنفيذية أو التشريعية.

وعلى الرغم من أهمية هذه الخطوة، فإنها تشير عددا من الملاحظات المهمة يمكن الإشارة إلى بعضها في الآتي:

* التفكير في إنشاء مجلس الأمن الوطني في العراق انطلق من هدف محدد، هو أن يكون هذا المجلس قوة موازية للحكومة التي يسيطر عليها تيار «الائتلاف العراقي الموحد» الشيعي، وبالتالي تقليل سيطرة هذا «الائتلاف» على الحياة السياسية العراقية وتوفير منبر آخر للتأثير والحركة تستطيع القوى الأخرى من خلاله المشاركة في صناعة القرار العراقي، وبالتالي التقليل من حدة الاحتقان على الساحة العراقية، خاصة بين الشيعة من جانب والسنة والأكراد من جانب آخر. إلا أن المجلس من خلال تشكيله يعكس توازنات القوى ذاتها الموجودة على الساحة وفي البرلمان، وبالتالي فإنه لا يخرج عن سيطرة الشيعة ولا يمثل إطارا موازيا للحكومة.

* الملاحظة الثانية التي يثيرها مجلس الأمن الوطني تتعلق بقراراته، حيث إنها استشارية وليست ملزمة، وهذا يقلل من أهميتها ومن أهمية المجلس في الساحة السياسية العراقية، حيث يبدو وكأنه منتدى للحوار وتبادل الأفكار والتصورات دون مشاركة حقيقية في صناعة القرار السياسي أو الاقتصادي في البلاد.

* على خلفية ما سبق تكتسب التقارير التي تحدثت مؤخرا عن أن «الائتلاف العراقي» الشيعي عمد إلى تفرغ مجلس الأمن الوطني من مضمونه الحقيقي وعمل على نزع أي سلطات حقيقية له حتى لا يشارك الحكومة التي يسيطر «الائتلاف» عليها في اتخاذ القرارات المهمة أو يمثل إطارا موازيا لها ينال من سلطتها ونفوذها على الساحة ويحد من حريتها في إدارة شؤون البلاد.





الانتخابات الإسرائيلية: قراءة في التأثير في عملية السلام

تدلّ المؤشرات جميعها على أن عملية السلام ستكون هي الخاسر الأول على خلفية الانتخابات الإسرائيلية، اليوم، أما أبو مازن فسيكون هو الخاسر الثاني، على خلفية ما أعلن من توجّهات للقادة الإسرائيليين بخصوص التعاطي مع العملية السلمية وإطار هذا التعاطي ومرجعياته خلال الفترة المقبلة.

لعلّ أهم سؤال تثيره الانتخابات الإسرائيلية، التي ستجرى اليوم، هو ما يتعلّق بتأثيرها في عملية السلام مع الفلسطينيين والعرب؟ وتفرّع عن هذا السؤال الرئيسي العديد من الأسئلة الفرعية من قبيل: هل تعبّر التوجهات التي عبّر عنها المتنافسون فيها خلال الفترة الماضية عن «مواقف انتخابية» لكسب أصوات الناخبين؟ أم أنها ستترجم على أرض الواقع بعد الانتخابات ضمن استراتيجية شاملة للتعامل مع العملية السلمية؟ وما هو موقف الحكومة الإسرائيلية المقبلة تجاه حكومة «حماس» الفلسطينية أو الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، أبو مازن؟ وكيف سيكون موقف القوى الدولية الكبرى واللجنة الرباعية من توجّهات «السلام» الإسرائيلية الجديدة التي عبّر عنها أولمرت مؤخراً وتخالف أسس المرجعيات الدولية للعملية السلمية منذ بدايتها؟

عملية السلام .. الخاسر الأول: ستكون عملية السلام هي الخاسر الأكبر في الانتخابات الإسرائيلية لعدد من الأسباب: * أن التنافس فيها ليس بين يمين ويسار أو تيار التشدد وتيار الاعتدال، وإنما بين تنوعات مختلفة ضمن التيار اليميني المتشدد، فيما يتراجع «حزب العمل» بشكل كبير، وفق ما تشير إليه استطلاعات الرأي، ولعلّ آخرها ما بثت نتائجه مساء الأحد الماضي وكشف عن أن حزب «كاديا» بزعامة إيهود أولمرت سوف يحصل على ٣٤ مقعداً وحزب «إسرائيل بيتنا» اليميني المتطرف على ١٥ مقعداً و«الليكود» على ١٢ مقعداً و«حزب العمل» على ١٩ مقعداً.

* على الرغم من أن التقديرات تشير إلى احتمال انضمام «حزب العمل» إلى حكومة ائتلافية مع «كاديا» بعد الانتخابات، فإن هذا الانضمام لن يكون له تأثير كبير، حيث لن يكون بمقدور «حزب العمل» «التابع» تغيير توجّهات «كاديا» بل ربما يوفر غطاءً شعبياً وسياسياً لسياساته تجاه الفلسطينيين مثلما حدث في عهد شارون.

* الخطة التي قدمها إيهود أولمرت «المرشح الأقوى لرئاسة الحكومة المقبلة» بشأن الحدود النهائية لإسرائيل وقال إنه سينفذها في حال فوزه في الانتخابات، تنطوي على حل من جانب واحد ومخالفة لمرجعيات العملية السلمية، حيث أكد «كاديا» أنه سيجعل من «الجدار الفاصل»، الذي يلتهم أراضي واسعة من الضفة الغربية، خطاً نهائياً للحدود مع الفلسطينيين، وأنه لن يتنازل عن القدس الشرقية أو يسمح بعودة اللاجئين، وأنه سوف يعمل على تطبيق كل ذلك من طرف واحد.

* تصريحات شمعون بيريز «الرجل الثاني في كاديا» الأخيرة قضت على آخر الآمال في إمكانية أن يصحح خط أولمرت. حيث قال للإذاعة الإسرائيلية، يوم السبت الماضي، إن إسرائيل سوف ترسم حدودها النهائية مع الجانب الفلسطيني من جانب واحد، ثم تقوم بعد ذلك بإقناع العرب بقبولها. وهذا معناه أن إسرائيل ستفرض هذه الحدود و«تجبر» العرب على القبول بها كأمر واقع. ومع تصريحات بيريز هذه انتفى أي حديث عن «حمائم» داخل «كاديا» يمكن أن يرشدوا خطوات «الصقور»، حتى أنه يمكن التساؤل على ضوءها: هل ما زال ممكناً الحديث عن تيار سلام في إسرائيل؟

* على الرغم من أن إسرائيل تتخذ من فوز «حماس» في الانتخابات، مبرراً لرفض التفاوض مع الفلسطينيين



بشأن العملية السلمية، فإن الواقع هو أن التحرك الأحادي ورفض الجلوس على مائدة التفاوض مع الجانب الفلسطيني هو سياسة إسرائيلية متبعة منذ ما قبل الانتخابات الفلسطينية وفوز «حماس»، حيث اتبعها شارون في الانسحاب الأحادي من غزة ويسير على خطاه سلفه إيهود أولمرت. وسوف تكرر الانتخابات الإسرائيلية اليوم هذه السياسة بشكل مباشر. * إضافة إلى كل ما سبق، فإن وجود «حماس» في السلطة بعد الانتخابات الفلسطينية الأخيرة، قد أوجد حالة من عدم الثقة لدى الإسرائيليين في السلطة الفلسطينية وبالتالي تأييد عدم التعاون معها والاستعداد لقبول الحلول الأحادية المفروضة من جانب واحد. وهذا سيوفر أرضية شعبية لرئيس الوزراء الإسرائيلي القادم لتنفيذ سياساته.

أبو مازن.. الخاسر الثاني:

على الرغم من أن الرئيس الفلسطيني، محمود عباس (أبو مازن) قد حرص على أن يضع مسافة سياسية بينه وبين «حماس» وعبر عن الالتزام بعملية السلام والاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل في إطارها، بل ودعا إلى مفاوضات سرية معها لتجاوز عقبة «حماس»، وأخيراً هدّد حكومة «حماس» بأنه سوف يستعمل سلطاته التي يفوضها له الدستور إذا رأى أن الحكومة تعمل ضد مصالح الشعب الفلسطيني العليا، على الرغم من كل ذلك، هناك العديد من المؤشرات على أن أبو مازن سيكون الخاسر الثاني بعد عملية السلام جرّاء الانتخابات الإسرائيلية. فلا تنسى إسرائيل له إصراره على إشراك «حماس» في الانتخابات الفلسطينية، على الرغم من ضغوطها الشديدة عليه لمنعها من المشاركة، كما لا تنسى له رفضه نزع سلاح «حماس» بالقوة وتأكيده أن مسألة السلاح الفلسطيني سوف تحل بالحوار وليس بالقوة، ولهذا فإنها تحمّله مسؤولية وصول «حماس» إلى الحكم وترى أنه لم يقم بما يجب لمواجهة ما تسميه بالإرهاب، وقد عبّر عن ذلك صراحة إيهود أولمرت في تصريحات له مؤخراً. وقد كان رد الحكومة الإسرائيلية على دعوة أبو مازن إلى محادثات سرية كاشفاً لما ستكون عليه سياسة أولمرت تجاهه إذا ما فاز في انتخابات اليوم. فقد رفضت الحكومة الدعوة وقالت إن أبو مازن ليس ذا صلة وإنه يمكن تجاوزه، لأنه لم يعد صاحب النفوذ الذي يمكن الاعتماد عليه بعد ترؤس «حماس» للحكومة، بل إن أولمرت وصفه بأنه «فاشل». وسيواجه أبو مازن كذلك طلبات إسرائيلية وأمريكية بالضغط على «حماس» لتغيير توجهاتها، وهذا سيضعه في موقف صعب: فإذا رفض هذه الطلبات تمّ عزله دولياً، وإذا قبلها فإنه غير قادر على تنفيذها، أما إذا سعى إلى استخدام سلطاته الدستورية ومنها إقالة رئيس الحكومة فإن هذا سيعزله داخلياً وربما يقوده إلى صدام مع «حماس» يمكن أن يفجر الساحة الفلسطينية برمّتها. فضلاً عن ذلك فإنه من المتوقع أن تصعد إسرائيل بعد الانتخابات ضد «حماس» وعناصرها لاستفزازها ودفعها إلى الصدام معها، وقد هدّدت منذ فترة بالفعل باغتيال رئيس الوزراء، إسماعيل هنية، نفسه، وهذا سيضع عباس في موقف حرج على الساحة الداخلية ليس بمقدوره أن يفعل شيئاً تجاهه إلا أن يصطف داخل معسكر «حماس» في ظل تجاهل إسرائيل له وعدم استماع الولايات المتحدة إليه. أي أنه في كل الحالات سيجد أبو مازن نفسه أمام خيارات خاسرة.

هل هي نهاية الدور العربي؟

ربما تكتب انتخابات إسرائيل، اليوم، نهاية الدور العربي في عملية السلام. ولا يقصد بهذا الدور البيانات والقرارات التي تصدر عن الجامعة العربية أو التصريحات التي يصدرها المسؤولون العرب لتوضيح مواقفهم مما يجري في فلسطين، وإنما التحرك على الأرض لدى الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي وممارسة التأثير في التوجهات والمشاركة في الخطوات والسياسات. فإذا كان أولمرت، المرشح لرئاسة الحكومة المقبلة، يسير على نهج شارون في رفض تدخّل أطراف عربية في العلاقة مع الفلسطينيين إلا في أضيق الحدود، فإن دخول «حماس» على الخط والموقف العربي بشأنها غير المنسجم مع الموقفين الإسرائيليين والأمريكيين، يمكن أن يكتب نهاية الدور العربي في «العملية السلمية». فالعرب غير قادرين على التأثير في «حماس» وحملها على تغيير مواقفها لأسباب مختلفة، وفي الوقت نفسه غير قادرين على التأثير في إسرائيل أو الولايات المتحدة، وعلى ضوء ذلك قد ينحصر دورهم في الجوانب الإنسانية من خلال تقديم المساعدات المالية للفلسطينيين.





الانتخابات الإسرائيلية اليوم: مواجهة بين مرشحين مختلفين للمرة الأولى

يقول محللون سياسيون إن الناخبين في إسرائيل أصبح أمامهم خيار حقيقي للمرة الأولى بين ثلاثة مرشحين يختلف موقف كل منهم عن الآخر من الشؤون السياسية والاقتصادية والأمنية. وتتنافس ثلاثة أحزاب سياسية رئيسية على مقاعد الكنيست «البرلمان» في انتخابات اليوم، هي: «كاديا»، الذي يتزعمه رئيس الوزراء المؤقت، إيهود أولمرت، خليفة رئيس الوزراء آرييل شارون. وحزب «العمل» اليساري، بقيادة الزعيم السابق لاتحاد نقابات العمال، عمير بيريتس. وحزب «الليكود» اليميني، بزعامة رئيس الوزراء الأسبق، بنيامين نتنياهو.

يقول المحلل السياسي الإسرائيلي، أري شافيت، في حديث مطوّل مع وكالة «رويترز» «من الأمور المثيرة للإعجاب في هذه الانتخابات أن الناخب الإسرائيلي سيتاح له خيار حقيقي بين ثلاثة أشخاص مختلفين يمثلون بحق ثلاثة أفكار مختلفة عن البلاد. بهذا سيتاح للناخب الإسرائيلي خيار لم يتوافر له في الماضي». وذكر شافيت أن بيريتس، زعيم «حزب العمل»، يقدم للناخبين خيارا يساريا راديكاليا للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي يتضمّن أيضاً إحياء عملية السلام مع الفلسطينيين. وقال: عمير بيريتس يتصرف كزعيم نقابي حقيقي.. من الطراز القديم، ويدخل روحا جماعية إلى السياسة لم نشهدها في السياسة الإسرائيلية منذ سنوات عديدة. كما يمثل اليهود الشرقيين في إسرائيل الذين لم يحظوا قط بتمثيل على مستوى القمة في السياسة الإسرائيلية. لذا فيبيريتس مجددٌ سواء في أنه يعيد سياسات اتحادات العمال إلى السياسة الإسرائيلية أو بإدخال عنصر عرقي وهو أمر جديد على السياسة الإسرائيلية». وإذا فاز عمير «٥٤ عاماً» برئاسة الحكومة فسيصبح أول يهودي ترجع أصوله إلى الشرق الأوسط يتولّى المنصب في إسرائيل.

وكان بيريتس في الرابعة من عمره عندما وصل مع عائلته قادمين من المغرب ضمن موجة من المهاجرين اليهود من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المعروفين باسم «السفارديم» الذين عانوا طويلا التهميش على أيدي الإسرائيليين من أصل أوروبي الذين يعرفون بـ «الإشكناز». ويأمل حزب «العمل» في أن يؤدي اختيار بيريتس للزعامة إلى توسيع شعبيته بين اليهود «السفارديم» المحرومين الذين اعتبروا الحزب معقلا للصفوة و«الإشكناز» بعيدا عن نبض الشارع. وكان اليهود «السفارديم» يوزعون أصواتهم عادة بين حزب «الليكود» اليميني وحزب «شاس» الديني المتشدد.

ويكافح حزب «العمل» الذي شهد تزايدا في التأييد لفترة قصيرة بعد فوز بيريتس بزعامته لكسب مؤيدين جدد. وينتقد المخضرمون في حزب «العمل» افتقار بيريتس للخبرة وقالوا إن اشتراكه التي تنتمي للمدرسة القديمة وصفة للفشل الاقتصادي. وعندما انشق بيريز عن حزب «العمل» فقد الحزب بعض مؤيديه «الإشكناز». وانتقل بيريز إلى حزب «كاديا» الذي شكّله شارون قبل أن يصاب بجلطة ويقوده الآن إيهود أولمرت، رئيس الوزراء الإسرائيلي المؤقت. ولا يتوقع أن يحقق حزب «العمل» نتيجة أفضل من أن يأتي في الترتيب الثاني بفارق كبير عن «كاديا» في الانتخابات.

ويتزعم رئيس الوزراء الأسبق، بنيامين نتنياهو «٥٦ عاماً» «حزب الليكود». وكان نتنياهو قد حقق فوزاً كاسحاً بزعامة «الليكود» في ديسمبر الماضي بعد انسحاب شارون من الحزب. ويقول شافيت إن نتنياهو يتبنّى سياسة «جمهورية» تقوم على حرية التجارة وتقليص الإنفاق ولا يعتقد في إمكانية التوصل إلى سلام مع الفلسطينيين. ويرى أنه لهذا يعرض على الناخبين مدخلا يمينيا حقيقيا يتمسك بمقتضاه بكل ما حصلت عليه إسرائيل. قال شافيت «من



ناحية أخرى لدينا نتنياهو الذي يمثل مدخلا محافظا بحق سواء إلى الاقتصاد أو الشؤون الخارجية. نتنياهو إسرائيلي جمهوري من نواحٍ عديدة... إسرائيلي من المحافظين الجدد لا يحظى بتأييد كبير ولهذا يواجه صعوبة في اجتذاب الناخبين. لكنه يمثل مدخلا محافظا جمهوريا حقيقيا».

وكان نتنياهو سفير إسرائيل السابق لدى الأمم المتحدة وزعيم «حزب الليكود»، قد انتخب رئيسا للحكومة عام ١٩٩٦. ووقعت إسرائيل في عهده اتفاقا توسطت فيه الولايات المتحدة مع الفلسطينيين عام ١٩٩٧ يهدد الطريق لإعادة ٨٠٪ من أراضي الخليل. ثم مني نتنياهو بالهزيمة في الانتخابات التي أجريت عام ١٩٩٩ أمام إيهود باراك زعيم حزب «العمل» في ذلك الوقت. وأمضى نتنياهو وقته منذ هزيمته في إلقاء محاضرات في أنحاء الولايات المتحدة التي سبق أن تلقى فيها تعليمه قبل أن يعود إلى السياسة وزيراً للمالية في حكومة شارون. لكنه استقال احتجاجاً على الانسحاب من قطاع غزة الذي وصفه بأنه استسلام للعنف الفلسطيني. لكن استطلاعات الرأي تشير إلى أن كثيرا من الإسرائيليين يفضلون إيهود أولمرت «٦٠ عاماً» خليفة شارون الذي يمثل اتجاها وسطيا. وقال شافيت «ولدينا إيهود أولمرت وهو سياسي عملي يصفه البعض بأنه انتهازي ويتجه نحو الوسط... في كل شيء وهو بارع في المناورات. سياسي ماهر داهية ليست له أيديولوجية عميقة من أي نوع. ربما يمثل أولمرت من نواحٍ عديدة السياسات الحديثة في إسرائيل التي لم يعد فيها مكان للأفكار العميقة وأصبح التصويت يجري للمرشح المرجح نجاحه... التصويت أصبح نوعا ما لمدير عام ناجح يتسم بالكفاءة لا لزعيم». ولم يلعب أولمرت دورا يذكر على الساحة الدولية لكن سياسته المحلية مادة غزيرة للصحف الشعبية.

وولد أولمرت لأسرة فقيرة ولكنها واسعة الاطلاع وتبنّى أفكارا قومية متشددة وقد حرم من حلمه بالخدمة في القوات الخاصة بالجيش بسبب تشوهات في العظام. وفي وقت لاحق تطوّر في دورة شاقة لتدريب ضباط المشاة ولكنه لم يشارك في معارك. وأنهى أولمرت دراسته مبكرا وانضم للبرلمان في عام ١٩٧٣ وهو في الثامنة والعشرين من عمره وقامت حملته الانتخابية على مكافحة الجريمة المنظمة.

وكان أولمرت أحد الرجال الأقوياء في «الليكود» ولكنه أبدى بوادر مرونة في وقت مبكر حين تخلى عن زملائه الأكثر تشددا ليدعم اقتراحا يساريا بمنح الفلسطينيين حكما ذاتيا في التسعينيات. وخلال عقد شغل فيه منصب رئيس بلدية القدس أظهر أولمرت، الذي يجيد الإنجليزية، قدرة على الدعاية لنفسه وتكوين صداقات كثيرة شملت رئيس بلدية نيويورك، رودولف جولياني. وتولّى أولمرت منصب نائب شارون لعدم وجود بديل إثر حرمانه من منصب وزير المالية ولكنه أثبت ولائه وتحمل عبء غضبة اليمينيين حين طرح في حديث صحفي في عام ٢٠٠٣ ما أضحى لاحقا خطة شارون للانسحاب من قطاع غزة. وحين ترك شارون الصراع داخل حزب «الليكود» وأسس حزب «كادима» كان أولمرت أول من تبعه. وطرح أولمرت رؤية أحادية الجانب تقوم على إزالة المستوطنات اليهودية المعزولة في الضفة الغربية مع تشديد قبضة إسرائيل على التكتلات اليهودية الكبرى. ويقول الفلسطينيون إن مثل هذه الخطط الأحادية ستعطل قيام دولة فلسطينية ذات مقومات للبقاء في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي حين تحدث شارون عن «فك الارتباط» مع الفلسطينيين فإن أولمرت استخدم تعبيرا أخف يترجم بمعنى «التجميع». ويقول محللون إن هذا يعكس رغبته في جسر هوة الانقسامات الإسرائيلية بشأن الانسحاب من غزة قبل أن يحاول تطبيق خطوات مماثلة في الضفة الغربية. وأظهرت استطلاعات الرأي أن حزب «كادима» سيحصل على بين ٣٥ و٤٠ مقعدا في الكنيست المكوّن من ١٢٠ مقعدا، بينما سيحصل حزب «العمل» على ١٩ مقعدا وحزب «الليكود»، الذي يقوده نتنياهو، على ١٦ مقعدا. ويقول شافيت إن الاختلاف الواضح بين ثلاثة سياسيين بارزين، مرشحين في الانتخابات، وبرامجهم السياسية جعلت الحملة الانتخابية أكثر نشاطا وحيوية.





مخاطر امتداد الهبوط في البورصات الخليجية إلى بورصات ناشئة أخرى في العالم

التصحيح الهبوطي الذي تعرّضت له بورصات الأسهم الخليجية، والذي مثل الأول من نوعه بعد سنوات من الازدهار والصعود، قد أشاع قلقاً من تفجّر فقاعة قد تلحق أضراراً بالغة بأسواق ناشئة خارج المنطقة.

خلال السنوات الثلاث الماضية وبفضل تدفق كبير في السيولة نجم عن أسعار النفط المرتفعة، شهدت بورصات دبي وأبوظبي والكويت وغيرها من البورصات الخليجية صعوداً ضاعف من مؤشراتنا بنحو ثلاث مرات. غير أنه وفي الأسابيع القليلة الماضية عانت تلك البورصات خسائر كبيرة هبطت خلاله مؤشراتنا، في حين خسرت البورصة السعودية، الأكبر في منطقة الخليج، نحو ثلث قيمتها منذ أواخر فبراير الماضي. ويرى تقرير نشرته أمس (الاثنين) صحيفة «وول ستريت جورنال» أن هذه الخسائر قد بينت مخاطر الاستثمار في الأسواق الناشئة، في وقت بات فيه المستثمرون الأمريكيون، من الأفراد إلى صناديق التحوط، يستثمرون مقادير أكبر من أموالهم في الخارج. فعلى سبيل المثال، تلقت صناديق الاستثمار في أسهم الأسواق الناشئة ما قيمته ٢٠ مليار دولار من الأموال الجديدة خلال العام الحالي أو ما يعادل ما تلقت في مجمل عام ٢٠٠٥ الذي مثل سنة قياسية في تدفق الأموال إلى تلك الأسواق. غير أن المحللين يشيرون إلى أن موجات البيع في البورصات الخليجية تظهر الآن بعض المؤشرات التي توحى بإمكانية توسع البيع ليشمل بورصات في دول نامية أخرى، مثلما حدث إبان الأزمة المالية الآسيوية عندما أطلقت أزمة العملة في تايلند العنان لخسائر أوسع في عموم شرق آسيا، أو عندما أدى العجز الروسي عن تسديد الديون في العام التالي إلى إشاعة موجة من الهبوط في الأسواق العالمية. ويذكر تقرير الصحيفة أن بعض الآثار الاقتصادية الناجمة عن هبوط البورصات الخليجية قد تتعدى حتى منطقة الشرق الأوسط. ويشار إلى أن المخاوف من حدوث ما يزعزع الاستقرار في منطقة الخليج غالباً ما تسهم في دعم أسعار النفط وذلك من خلال ما يسمى بعلاوة المخاطر السياسية المرتبطة بحركة أسعار الخام. وثمة مؤشرات ظهرت مؤخراً في بعض أسواق الأسهم الناشئة المزدهرة ولكن القلقة في الوقت نفسه، مثل السوق التركية والسوق البرازيلية، توحى بأن المستثمرين قد أصبحوا أكثر تحفظاً خلال الأيام الأخيرة. فقد هبطت مؤشرات تلك الأسواق بأكثر من ٥٪ خلال الشهر الحالي. ويرى بعض المحللين في هذا الهبوط باعتباره إشارة تحذير من أن المستثمرين باتوا أكثر قلقاً حيال المخاطر.

وكان الهبوط في الأسواق الخليجية قد أشاع موجة من السخط بين صغار المستثمرين في المنطقة، خصوصاً أن العديد منهم بدؤوا الاستثمار في الأسهم حديثاً ولم يتعودوا بعد على تقلبات أسعار الأسهم. ويشار إلى أن الاستثمار في الأسهم قد مثل هوية جديدة لأعداد غير مسبوقة من الخليجيين، خصوصاً في وقت تشهد فيه اقتصادات المنطقة ازدهاراً ملحوظاً أذكت إيرادات النفط المرتفعة. فعلى سبيل المثال، تلقت عملية الاكتتاب الأولى في شركة «ينبع الوطنية للبتروكيماويات» في السعودية طلبات شراء للأسهم من ٤٠٪ من السكان البالغين في البلاد. وقد أقدم العديد من المستثمرين على اقتراض الأموال بهدف المضاربة في البورصات أثناء فترة ازدهارها. وعلى ما يبدو فإن عمليات بيع عصبية من قبل بعض المستثمرين قد أسهمت في موجة الهبوط الأخيرة. غير أن الأخطر من ذلك هو استمرار الأسواق في هبوطها بشكل قد يؤثر سلباً في الاقتصادات الخليجية التي حققت في السنوات الأخيرة معدلات نمو سنوية تراوحت بين ٦٪ و ٧٪. ويشير التقرير إلى أن دولاً في المنطقة مثل السعودية والإمارات قد استفادت وإلى درجة ما من مكاسب أسواق الأسهم في بيع بعض الشركات الحكومية إلى القطاع الخاص. ويذكر محللون أن هناك الآن نحو ١٢٠ عملية اكتتاب أولى في الانتظار.





إسلام آية

يقودها نواز شريف وبنازير بوتو وقاضي حسين ضغوط داخلية متزايدة ضد مشرف

شهدت الساحة السياسية في باكستان، خلال اليومين الأخيرين، تحركاً جديداً ضد حكومة الجنرال مشرف والجماعات السياسية الموالية له. فقد أعلن رئيس الحكومة السابق وزعيم «حزب الرابطة»، نواز شريف، خلال عقده أول مؤتمر لحزبه منذ عام ١٩٩٩، أنه قد قرر خوض الانتخابات البرلمانية المقبلة وسيعمل على العودة إلى بلاده لطرده العسكر من الحكم وعودة المدنيين إليه. وأعلن في اجتماع حزبه في العاصمة البريطانية لندن أن وقت تغيير الحكم قد حان، وأنه سيعمل من الآن على تنظيم صفوف حزبه وتقويته قبل نهاية العام الجاري. وأعلن شريف أنه سيدخل المعركة مع الجنرال مشرف من خلال التنسيق مع زعيمة حزب الشعب، بينازير بوتو، ومع جماعات دينية أخرى تشاركه الموقف نفسه. وفي سياق التحرك السياسي المناهض للرئيس الباكستاني طالب زعيم «مجلس العمل المتحد» وأمير الجماعة الإسلامية، من الجماعات الدينية غير السياسية المشاركة معه من أجل تغيير نظام الحكم في بلاده وإبعاد الجنرال مشرف من منصبه. وخص قاضي حسين بالذكر «جماعة التبليغ»، التي هي أكبر جماعة دينية ولكنها لا تمارس السياسة ويتبعها أكثر من ١٠ ملايين شخص، بالتعاون معه في تنظيم مظاهرات في إسلام آباد لحمل مشرف على التنحي عن الحكم. وأعلن حسين خلال اختتام اجتماع الجماعة الإسلامية العالمي، والذي حضرته بعض الوفود الإسلامية، عدداً من الخطوات وهي مطالبة مشرف بتقديم استقالته من منصبه والعودة إلى الدستور الذي كان معمولاً به قبل ١٢ أكتوبر عام ١٩٩٩ وإعلان حكومة انتقالية في البلاد وتشكيل لجنة مستقلة للانتخابات. هذا ويقول المراقبون إن دعوة قاضي حسين لـ «جماعة التبليغ» لمساعدته على الإطاحة بمشرف توحى بأنه يواجه تشققات داخل التجمع الإسلامي الحالي المتحالف فيه مع جمعية «علماء إسلام» التي لا تبدي حماساً كبيراً لتصعيد قاضي حسين مع العسكر.

طهران

جدل إيراني حول الحوار مع الأمريكيين

تناقضت أجهزة الإعلام الإيرانية بشأن موقف القيادة الإيرانية حيال إجراء مفاوضات مع الولايات المتحدة حول الوضع في العراق. وكانت طهران قد أعلنت قبل أيام أن السفير الأمريكي في العراق ومسؤولين في البيت الأبيض بعثوا رسائل إلى القيادة الإيرانية أعلنوا فيها رغبتهم في إجراء مفاوضات مع مسؤولين إيرانيين لحل بعض الأزمات الأمنية والسياسية القائمة في الساحة العراقية، و فوراً أعلن مسؤولون إيرانيون ومنهم علي لاريجاني، أمين مجلس الأمن القومي، ومنوشهر متقي، وزير خارجية إيران، موافقتهم على إجراء مثل هذه المحادثات وادعوا في مجلس الشورى أن القيادة الإيرانية وافقت على إجراء هذا الحوار وتوسيعه إلى ملفات أخرى. لكن وبعد إعلان الرئيس الأمريكي رفضه توسيع هذا الحوار وضرورة اقتصاره فقط على مواضيع أمنية في العراق، نقلت أجهزة إعلام إيرانية أن المرشد الإيراني، علي خامنئي، أعلن رفضه لإجراء أي حوار مع الولايات المتحدة لأن شروط واشنطن لهذا الحوار تؤكد استدعاء مسؤولين إيرانيين إلى بغداد للقاء مع السفير الأمريكي، خليل زاد، وقد وصف المرشد هذا الاستدعاء بأنه حالة من الشروط المسبقة التي تريد الولايات المتحدة فرضها على إيران. وأكد خامنئي أن إيران ليست بحاجة إلى الولايات المتحدة في أي من الملفات وأن الولايات المتحدة هي التي بحاجة لإيران لحل أزماتها، مشيراً إلى أن إيران لن تكون إلى جانب الولايات المتحدة ضد إرادة الشعب العراقي والمسلمين كافة. ولكن أجهزة إعلام إيرانية أخرى نقلت عن خامنئي قوله إنه يوافق على إجراء محادثات محدودة مع الولايات المتحدة بشأن العراق ولكن دون شروط مسبقة أو فرض رأي الولايات المتحدة على إيران. وبشأن التهديدات الأمريكية لإيران بفرض عقوبات عليها بوساطة مجلس الأمن القومي فقد سخرت القيادة الإيرانية من هذه العقوبات، مؤكدة أن إيران ومنذ ٢٧ عاماً تتعرض لمقاطعة وضغوط وعقوبات ولكن النتيجة كانت فشل الولايات المتحدة وفوز إيران عليها.





تل أبيب

انتخابات إسرائيل: حزب «خائبي الأمل» في الصدارة

يحتل حزب «كاديا» صدارة استطلاعات الرأي في انتخابات الكنيست التي ستجرى اليوم، ويصف كثير من المراقبين حزب «كاديا» بأنه حزب «خائبي الأمل» من حزبي «الليكود» و«العمل»، لأن الأعضاء الذين انضموا إليه خابت آمالهم من تصرفات أحزابهم، إذ إن من أسسه هم قياديون من حزب «الليكود» انفصلوا عنه نتيجة ما يحدث داخله من خلافات وصراعات، ونتيجة المواقف السياسية المتباينة داخل هذا الحزب. وانضم إليهم مجموعة من القادة في حزب «العمل» الذين خابت آمالهم أيضاً من سياسة حزبهم ومواقفه، ومع انتخاب عمير بيرتس زعيماً له.. وهناك أيضاً العديد من الشخصيات الحزبية التي انضمت إليه تاركة أحزابها. الكثير من مبادئ الحزب، يؤمن بها أو بجزء منها حزبا «الليكود» و«العمل»، ولكن ليست بصورة واضحة، إذ إن قضية الانفصال عن الضفة الغربية تؤمن بها العديد من الأحزاب الإسرائيلية لكن حزب «كاديا» بصورة أوضح، وأجراً من خلال الانسحاب أحادي الجانب من الضفة الغربية على غرار خطة الانسحاب من قطاع غزة كما فعل شارون. ويعدّ البعض حزب «كاديا» بأنه حزب وسط جديد يمثل آراء الوسط الفكري في المجتمع الإسرائيلي، وسيعمل هذا الحزب على الحفاظ على ترابط أعضائه لأن معظم أحزاب الوسط في إسرائيل حققت إنجازات ونجاحات في بدايات انطلاقتها، ولكنها تلاشت فيما بعد نتيجة الخلافات الفكرية والعقائدية بين أعضائها، ونتيجة غياب عدم الوضوح في الرؤية السياسية لمستقبل إسرائيل. وقد شهدت الساحة السياسية الإسرائيلية تغييراً مفاجئاً آخر قد تكون له آثاره، وتمثل بخروج آريل شارون من الحياة السياسية، وأصبح من المؤكد أن المشهد الحزبي الإسرائيلي، بعد أن كان محكوماً لنظام الحزبين لمدة تقارب ثلاثة عقود خلت، بين يمين بزعامة «الليكود»، ووسط بقيادة «العمل»، أصبح الآن ثلاثي، بعد تشكيل حزب «كاديا» اليميني الجديد.

موسكو

بعد الانتخابات الأخيرة: إلى أين تتجه أوكرانيا؟

يرى يفجيني مينتشينكو، في مقال نشرته صحيفته «نيزايسيمايا جازيتا» الروسية أن الانتخابات البرلمانية الأوكرانية، التي جرت أمس الأول، لن تزيل الغموض والالتباس حيال الوضع في أوكرانيا. ويمكن القول أولاً إن جميع القوى السياسية تقريباً لن ترضى عن نتائج الانتخابات. والأكثر أهمية هو أن الطبقة السياسية الأوكرانية لا ترى السبيل الذي يجب أن تتبعه أوكرانيا للاستقرار. ويمكن مع ذلك رصد رؤى هي كالتالي:

*** أولاً:** تتوجه أوكرانيا - حسب توجيهات الرئيس الأوكراني الحالي فيكتور يوشينكو - نحو «الاندماج في الغرب» وتحديد الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وحلف «الناطو».

*** ثانياً:** تستعيد أوكرانيا النظام السياسي الاقتصادي القائم في عهد الرئيس الأوكراني السابق كوتشما عندما كانت الدولة تخدم مصالح رجال الأعمال الكبار. ويقود رجل الأعمال رينات أحمدوف هذه «المسيرة» التي تميل أيضاً إلى الغرب رغم أن الحزب الذي ينتمي إليه «أحمدوف» (حزب الأقاليم أو المناطق) يعلن عن توجهه نحو روسيا.

*** ثالثاً:** تتوخى الرؤية التي تمثلها يوليا تيموشينكو، التي تولت منصب رئيس وزراء أوكرانيا في وقت سابق، تسخير الاقتصاد لتنفيذ مبادرات يفترض أن تجلب الشعبية لأصحابها، اعتماداً على مجموعة معينة من رجال الأعمال. وفي مجال السياسة الخارجية تتوخى هذه الرؤية تنوع وتعدّد المسارات. وفي الوقت نفسه فإن تيموشينكو مستعدة لتحمل عزلة دولية.

*** رابعاً:** يرى بعض ممثلي النخبة الأوكرانية أمثال يوري بويكو، زعيم الحزب الجمهوري، ورجل الأعمال فيكتور بينتشوك، وهو رئيس مجموعة «إنتربايب»، ضرورة أن تغدو أوكرانيا لاعباً فاعلاً في أسواق الطاقة الدولية كمحطة مهمة لتجارة العبور بين روسيا وآسيا الوسطى وأوروبا. ويفترض وفقاً لهذه الاستراتيجية أن تلتزم أوكرانيا الحياد ولا تشارك في أي منظمات عسكرية، وهو الخيار الأفضل بالنسبة إلى روسيا.





أرباح أكبر سمسارين في العالم فاقت المليار دولار في ٢٠٠٥

عاد رهان بون بيكنز على النفط الخام في العام الماضي على السمسار القادم من تكساس بنحو ١,٥ مليار دولار، وهو ما قد يكون أعلى دخل سنوي في التاريخ. ويفيد تقرير نشرته مجلة متخصصة، أمس الاثنين، بأن بيكنز ومعه نحو نصف أكبر ١٠٠ سمسار في العالم ركزوا في استثماراتهم على قطاع النفط وغيره من السلع.. وعاد عليهم ذلك بالخير الوفير. وأظهر تقرير مجلة «تريدر» الشهرية أن مكاسب اثنين على الأقل من أكبر سمسارة العالم تخطت في العام الماضي حاجز المليار دولار للمرة الأولى في التاريخ. وتصدر بيكنز القائمة متفوقاً بفارق كبير على الرقم القياسي المسجل في عام ١٩٨٦ باسم سمسار السندات، مايكل ميلكن، وهو ٥٥٠ مليون دولار. حتى مع حساب فارق التضخم. وقال بيكنز لـ «رويترز» «كان عاماً طيباً جداً». لكنه امتنع عن التعليق على الرقم الذي ذكرته المجلة لحجم دخله خلال العام المنصرم. ويدير بيكنز «٧٧ عاماً» نحو خمسة مليارات دولار من خلال صندوق الاستثمار الذي يملكه وهو صندوق «بي بي كابيتال» ومقره دالاس. وكان رهان بيكنز طوال العمام الماضي على أن إمدادات العالم من النفط لا تستطيع تلبية الطلب المتزايد على الطاقة. وقالت المجلة إن عائد استثماراته الرئيسية في مجال النفط والسلع الأساسية الأخرى زاد في العام الماضي على ٧٠٪. في حين بلغ عائد استثماراته الأصغر حجماً في الأسهم أكثر من ١٠٠٪. وقال بيكنز «نعم.. مالي الخاص يدخل فيها»، مشيراً إلى أن ذلك «يشير دائماً إعجاب المستثمرين الآخرين». وقالت مجلة «تريدر» إن أكبر ١٠٠ سمسار في العالم مجتمعين حققوا خلال العام الماضي عائدات بلغ مجموعها ١٢,٥ مليار دولار.

قطر «قلقة» من تزايد مخزونات النفط الأمريكية

أعرب وزير الطاقة القطري عن قلقه بشأن تزايد المخزونات الأمريكية من النفط الخام في الربعين الثاني والثالث من العام مع اقتراب الأسعار من أعلى مستوياتها منذ سبع سنوات. وقال الوزير عبدالله العطية لـ «رويترز» إنه يشعر بالقلق من تزايد المخزونات وعلى موقف العرض والطلب ولكن ينبغي الانتظار لرؤية ما سيحدث.



استثمار نحو ٥٠٠ مليون دولار في سوق الاتصالات الفلسطينية

أعلنت شركة الاتصالات الفلسطينية وشركاء آخرون عزمهم على استثمار نحو ٥٠٠ مليون دولار في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال السنوات الثلاث المقبلة. ويأتي هذا الإعلان عشية انعقاد المجلس التشريعي للبحث في منح الثقة لحكومة حركة «حماس»، التي هدّدت إسرائيل والأسرة الدولية، خصوصاً الإدارة الأمريكية، بمقاطعتها وبوقف المساعدات المالية للفلسطينيين. وقال صبيح المصري، رئيس مجلس إدارة الشركة، في اجتماع للهيئة العمومية للاتصالات، إن «مجموعة الاتصالات ومجموعة فلسطين للتنمية والإعمار (باديكو) وشركاتها الشقيقة ومجموعة من المستثمرين في الخارج بصدد إطلاق ثلاثة مشاريع استراتيجية باستثمار ٥٠٠ مليون دولار في السوق الفلسطينية تنفّذ على مدى ثلاث سنوات». وأضاف المصري في الاجتماع الذي عقد في رام الله وغزة أن المشروع «سيسهم في إحداث نهضة اقتصادية كبيرة، خصوصاً في ظل الظروف السائدة التي يحتاج فيها الاقتصاد الفلسطيني إلى دفعة قوية». وتشمل المشاريع إقامة ضواحٍ سكنية خارج مدن الضفة وغزة.



«واشنطن تايمز» تتهم بوتين بسرقة دراسات في الاقتصاد

ذكرت صحيفة «واشنطن تايمز» أن الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، اقتبس فقرات طويلة من دراسات لاثنين من أساتذة الجامعات الأمريكيين في أطروحته عن الاقتصاد التي قدّمها عام ١٩٩٧. واستناداً إلى هذه الصحيفة القريبة من أوساط المحافظين فإن بوتين استخدم في رسالته عن تخطيط الموارد الطبيعية فقرات وردت حرفياً تقريباً في أعمال أستاذين أمريكيين في جامعة بيتسبرغ صدرت عام ١٩٧٨. وأوضحت الصحيفة في عددها الأسبوعي أن بوتين استخدم أيضاً في رسالته الجداول والرسوم البيانية التي تضمّنتها أعمال الأستاذين ويليم كينج وديفيد كليلاند. وأكد كليفورد جادي، وهو مسؤول كبير في معهد «بروكينجز»، للصحيفة، أنها عملية سرقة دراسية بلا أدنى شك، موضحاً أن ١٦ صفحة من مدخل الجزء الثاني من أطروحة بوتين منقولة حرفياً عن نص الجامعيين الأمريكيين.



بدء العمل في نظام لقياس إنتاج النفط العراقي

قال دبلوماسي عراقي إن العراق الذي يتعرض لضغوط دولية لاتخاذ إجراءات صارمة ضد تهريب النفط بدأ أخيراً العمل بشأن نظام تأخر طويلاً لقياس إنتاج النفط. وقال فيصل أمين الاستربادي، نائب سفير العراق لدى الأمم المتحدة، إن وزارة النفط العراقية توصلت إلى اتفاق مبدئي مع شركة «رويال داتش شل» للتشاور معها بشأن إنشاء نظام يقيس تدفق النفط والغاز والمنتجات المتعلقة سواء داخل العراق أو للتصدير إلى الأسواق الخارجية.





توجهات الحكومات الإسرائيلية منذ «اتفاقات أوسلو»

انسحابات جزئية من الضفة الغربية. وفي يوليو ٢٠٠٠ تعثرت مفاوضات في كامب ديفيد (الولايات المتحدة) بشأن التسوية النهائية حول مسألة القدس واللاجئين. وارتسمت ملامح مواجهة جديدة في الأفق. فاندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية بعد زيارة قام بها آرييل شارون، زعيم المعارضة في حينه، لباحة الحرم القدسي.

* حكومة الليكود برئاسة آرييل شارون (٢٠٠١-٢٠٠٦):

شكلت عودة اليمين إلى السلطة مع انتخاب زعيم الليكود آرييل شارون رئيساً للوزراء في السادس من فبراير ٢٠٠١ ضربة قاضية لاتفاقات أوسلو، إذ إنها أعطت الأولوية للأمن في مواجهة الناشطين الفلسطينيين الذين كثفوا العمليات الانتحارية. في يونيو ٢٠٠٢ أطلق شارون بناء «جدار الفصل» مع الضفة الغربية الذي يهدف، بحسب إسرائيل، إلى منع تسلل الانتحاريين الفلسطينيين إلى داخل الدولة العبرية. كان ذلك الفصل الأول من استراتيجية تهدف إلى وضع حدود إسرائيل من جانب واحد. وفي مايو ٢٠٠٣ اعتمدت إسرائيل «خارطة الطريق» خطة السلام الدولية التي تنص على إقامة دولة فلسطينية بحلول عام ٢٠٠٥ لكنها أرفقتها بـ ١٤ تحفظاً. وبقيت هذه الخطة حبراً على ورق. في ١٨ ديسمبر ٢٠٠٣ كشف شارون عن «خطة فك الارتباط» مع الفلسطينيين. في فبراير ٢٠٠٤ أعلن نيته وضع حد للوجود الإسرائيلي في قطاع غزة. وفي أغسطس وسبتمبر ٢٠٠٥ أنجزت حكومة شارون، التي انضم إليها العماليون، الانسحاب من قطاع غزة وأزالت أيضاً أربع مستوطنات في الضفة الغربية. وفي نوفمبر أسس شارون حزب «كاديس» الواسطي لكن بعد شهرين على ذلك انتهت حياته السياسية فجأة بعد إصابته بجلطة في الدماغ. وهو غارق في غيبوبة منذ الرابع من يناير.

* حكومة إسحاق رابين العمالية (١٩٩٢-١٩٩٥):

في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ وبعد ستة أشهر من المفاوضات السرية في أوسلو، أبرمت حكومة رابين اتفاقية اعتراف متبادل مع منظمة التحرير الفلسطينية. وكانت الفكرة من ذلك التوصل على مراحل إلى اتفاق نهائي بعد خمس سنوات. وعلى الأمد الطويل كان يفترض أن يؤدي الاتفاق إلى إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. لكن في الرابع من نوفمبر ١٩٩٥ اغتال متطرف يهودي رابين في تل أبيب.

* حكومة شمعون بيريز العمالية (١٩٩٥-١٩٩٦):

خلف شمعون بيريز رابين في الحكومة معتمدا النهج السياسي نفسه. لكنه خسر السلطة بعد ستة أشهر، إثر سلسلة من العمليات التي نفذها فلسطينيون، ما عزز صفوف اليمين.

* حكومة الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو (١٩٩٦-١٩٩٩):

في ٢٩ مايو ١٩٩٦ انتخب الإسرائيليون لمنصب رئيس الوزراء زعيم حزب الليكود (يميني)، بنيامين نتنياهو، المعارض لاتفاقات أوسلو، الذي أعطى دفعاً جديداً للاستيطان. وبضغط من الأمريكيين وافق نتنياهو رغم ذلك في ١٩٩٧ على انسحاب إسرائيلي من ثمانين بالمائة من مدينة الخليل في جنوب الضفة الغربية.

وفي أكتوبر ١٩٩٨ وقّع اتفاق «واي بلانتيشن» (الولايات المتحدة)، الذي نصّ على انسحاب إسرائيلي من المناطق الريفية في الضفة الغربية.

* حكومة إيهود باراك العمالية (١٩٩٩-٢٠٠١):

أعطت عودة العماليين إلى الحكم في مايو ١٩٩٩ دفعاً لعملية السلام. وفي نوفمبر ١٩٩٩ وقع رئيس الوزراء الإسرائيلي، إيهود باراك، اتفاقاً مع الزعيم الفلسطيني، ياسر عرفات، في شرم الشيخ (مصر) هو نسخة من اتفاقات «واي بلانتيشن» أعيد التفاوض بشأنها. لكن باراك رفض تنفيذ



* حكومة «كاديا» برئاسة إيهود أولمرت (٢٠٠٦):

تولّى أولمرت رئاسة الحكومة بالوكالة ورئاسة حزب «كاديا» خلفاً لشارون وحافظ على التوجّه ذاته. وطلب أولمرت من الناخبين التصويت بكثافة لحزب «كاديا»، خلال انتخابات اليوم، للسماح له برسم حدود إسرائيل عبر القيام بانسحابات من الضفة الغربية مع الاحتفاظ بالتجمّعات الاستيطانية.

المتنافسون الرئيسيّون في الانتخابات الإسرائيليّة

* إيهود أولمرت «٦٠ عاماً» حزب



«كاديا»: سياسي مخضرم تولّى السلطة دون عقبات بعد إصابة رئيس الوزراء، أرييل شارون، بجلطة خطيرة في الرابع من يناير. وتعهّد أولمرت بالسير على نهج الجنرال السابق بإنهاء الصراع مع الفلسطينيين، مؤيداً الانسحاب من جانب

واحد من المستوطنات المنعزلة في الضفة الغربية إذا استمر الجمود الذي يعترى عملية السلام مع الفلسطينيين. ولم يضر افتقاره للخبرة العسكرية بفرصه الانتخابية، كما أن حملته للقبض على أحمد سعدات، زعيم «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، من سجن أريحا بالضفة الغربية في الشهر الماضي عززت مؤهلاته الأمنية. وانضم أولمرت لحكومة شارون عام ٢٠٠٣ بعد أن شغل منصب رئيس بلدية القدس لمدة عشر سنوات. وكنايب لشارون اكتسب سمعة طرح الأفكار التي ينظر إليها كبالونات اختبار من رئيس الوزراء. وسارع إلى اللحاق بشارون عقب تركه حزب «الليكود» ليشكّل حزب «كاديا» الذي يمثل الوسط في نوفمبر.

* عمير بيريتس «٥٤ عاماً» حزب



العمل: اشتراكي متحمّس من مواليد المغرب. بذل جهداً كبيراً كي تركز الحملة الانتخابية على محاربة الفقر ورفع الحد الأدنى للأجور.

وأبدى عدد كبير من الناخبين قلقهم من افتقار رئيس اتحاد نقابات العمال السابق «الهستدروت» للخبرة في الشؤون الحكومية والعسكرية، وتساءلوا عن كيفية معالجته للأزمات الأمنية. ورأس بيريتس «الهستدروت» حتى فاز على رجل

الدولة المحنّك شمعون بيريز ليصبح زعيماً لحزب «العمل» في نوفمبر الماضي. ويصوّر بيريتس نفسه على أنه مرشح شعبي ساعد حزب «العمل» على التخلص من صورته كحزب للصفوة من ذوي الأصول الأوروبية في إسرائيل.

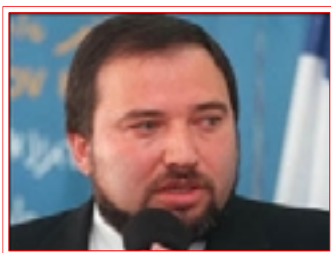
* بنيامين نتنياهو «٥٦ عاماً» حزب الليكود: رئيس سابق



للوزراء يتسم بالتشدّد في ما يتعلق بالأمن. يحاول نتنياهو للممة شتات حزب «الليكود»، الذي يتزعمه منذ تركه شارون في مواجهة تمرد من أعضاء ينتمون لليمين المتطرف، إثر

انسحاب إسرائيل من قطاع غزة في العام الماضي. وقد حظيت سياساته القائمة على السوق الحرة كوزير للمالية في حكومة شارون بإشادة قطاع الأعمال في إسرائيل وخارجها. لكنه تعرّض أيضاً لانتقادات لتعميقه الفقر في الدولة اليهودية. واستقال نتنياهو من منصبه في أغسطس الماضي احتجاجاً على الانسحاب من غزة. ويعارض نتنياهو «فك الارتباط» من جانب واحد ويقول إن سياساته تجاه عملية السلام مع الفلسطينيين تقوم على المعاملة بالمثل ويكرر مقولة «إذا أعطوا يأخذون وإذا لم يعطوا لا يأخذون».

* أفيجدور ليبرمان «٤٧ عاماً» إسرائيل بيتنا: وزير



قومي متشدّد سابق وأحد أصحاب المفاجآت في الحملة الانتخابية. تشير استطلاعات

الرأي إلى أن حزبه «إسرائيل بيتنا» سيفوز بنحو عشرة مقاعد في البرلمان المؤلّف من ١٢٠ مقعداً، وهو عدد أقل قليلاً مما يتوقع أن يحققه «الليكود». ويؤيد ليبرمان إقامة دولة فلسطينية ولكنه يتبنّى فكرة التخلّي عن قرى عرب إسرائيل المتاخمة للضفة الغربية وهي سياسة يساندها الناخبون اليمينيون، ولكن عرب إسرائيل يرون فيها ممارسة للتطهير العرقي. ويحظى ليبرمان بشعبية بصفة خاصة بين الإسرائيليين الذين يتحدثون اللغة الروسية ويرفع شعاراً مقتضياً بالروسية «أولمرت لا.. نتنياهو لا.. ليبرمان نعم».

